

الحكم العالمي (Global Governance): المفهوم والمجالات

أ.م.د.انور محمد فرج محمود

كلية القانون والسياسة-جامعة السليمانية

المقدمة

ان البحث في عملية حكم المجتمعات الإنسانية، واساس الشرعية وكيفية منحه لمن يحكم، وآليات الحكم وكيفية ممارسته، وطرق تغييره ونداوله، وعلاقة الحاكم بالمحكومين، ودور وناثير المحكومين في كل ذلك وغيرها من القضايا والمواضيع، احل مساحة كبيرة في حياة البشرية، فسجلت كتب الفلسفة والفكر الإنساني النماذج والرؤى المثالية والواقعية للحكم الفاضل والراشد والجيد، وسجلت كتب التاريخ نجارب الإنسان العملية في هذا المجال في الأزمنة والأمكنة المختلفة.

رافق هذه الرؤى والنجارب حول الحكم داخل المجتمعات، حلم آخر بحكم يجمع بين البشر جميعا على مسنوى العالم، وظهرت الدعوة لتحقيق هذا الحلم في دعوات الأنبياء وكتب الفلاسفة والمصلحين الإجماعيين بالإضافة الى الطموحات النوسعية للأباطرة والخلفاء والملوك في العصور المختلفة في التاريخ القديم والوسيط والحديث، فطرحت افكار عن الحكومة العالمية والدولة العالمية، ونأحرث الأطماع بين الملوك على فرض القوة والنحكم في الآخرين شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

اسنمر هذا الندافع والنقارب والنبادل بين الأمم الى ان وصلنا الى النظام الدولي الحديث والمعاصر الذي ظهر ونمى في اوروبا ثم فرض او انشر في العالم اجمع، واصبح نظام الدول ذات السيادة والقواعد القانونية التي نُنظم علاقاتها ومصالحها وآليات فض المنازعات بينها داخل وخارج المنظمات الدولية نظاما دوليا وعالميا، واصبح يحدد العلاقات وقواعد السلوك بين الدول وطرق وآليات التعاون بينها واسس منح الشرعية والإعتراف بالحكومات والحكام وافق التعاون والنكامل المسنقيلي بين شعوب تلك الدول، ومثل ناسيس واننشار المنظمات الدولية (العالمية والإقليمية)، ونجارب النكامل والإندماج الإقليمي بين الدول والقارات آخر ما

توصلت البشرية اليها من آليات تنظيم الحكم على المسنوى العالمي عن طريق التراضي والبحث عن المصالح المشتركة بين الدول.

مشكلة البحث:

وعلى الرغم من ان المبادئ السياسية والقانونية العالمية، التي تم التعبير عنها في ميثاق الأمم المتحدة، الإنفاقيات والقرارات الأساسية المكرسة لتحقيق العدالة، حقوق الإنسان او التقدم الإقتصادي والإجتماعي، ما زالت تُمنح اطارا معياريا شرعيا للحكم العالمي.⁽¹⁾ نلاحظ ان الكتب الصادرة عن الحقل الدولي في فترة (١٩٩١ - ٢٠٠٠) تُشير الى نهاية الحرب الباردة كنقطة بداية تاريخية، ونشير الكتب الصادرة في القرن الحادي والعشرين الى العولمة او التغيير التحولي (Transformative Change) الذي يواجه النظام الدولي كنقطة بداية اخرى. وهذا التغيير التحولي خلق حاجة لإيجاد اطار جديد لوصف وتوضيح طريقة لحكم العالم الذي نعيش فيه.⁽²⁾

تُمكن مشكلة البحث في كيفية التعامل مع ذلك التغيير التحولي الذي يواجه النظام الدولي، والذي يدعو الى ايجاد اطار جديد ومفردات جديدة لوصف النظام العالمي في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة وظهور عمليات العولمة الاقتصادية والنحولات السياسية في جميع انحاء العالم. ويحاول البحث طرح مصطلح الحكم العالمي كمفهوم جديد يتعامل مع الواقع الجديد، ويقف على مدلولاته ويصنف اهم مجالاته وبعض الإنقادات والمعضلات التي تُرافقها.

¹ Pierre de Senarclens and Ali Kazancigil (Editors), *Regulating Globalization: Critical*

Approaches to Global Governance, Tokyo, United Nations University Press, 2007, P. 4.

² Mueller, Philipp, "Background-Checking the Politicians of Global Governance" Paper

presented at the annual meeting of the International Studies Association, Hilton Hawaiian

Village, Honolulu, Hawaii, Mar 05, 2005, P52. At:

<http://www.allacademic.com/meta/p72124_index.html> 07-07-2009.

أهداف البحث:

يهدف البحث لدراسة الواقع العالمي الجديد ويربطه بالإطار الجديد للحكم العالمي، ويحاول:

١. التعرف على مفهوم الحكم العالمي، وعرض اهم التعريفات التي قدمت للمصطلح، وتحديد علاقته ب(الحوكمة Governance) على المستوى الداخلي من جهة، واخلافه مع مصطلح (الحكومة العالمية Global Government) على المستوى الدولي من جهة اخرى.
٢. التعرف على اهم المجالات والبيادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تظهر فيها اطر من الحكم العالمي، مع الوقوف على الانتقادات والمخاطر التي ترافق تلك العملية.

فرضية البحث:

البحث مبني على فرضية مفادها ان التطورات والتحولات التي نشهدها العلاقات الدولية لا تُستجيب للمفاهيم القديمة التي قدمت تاريخيا لوصف الواقع الدولي، وان مفهوم الحكم العالمي كمفهوم وصفي تفسيري يستوعب الكثير من الظواهر المعقدة في واقع العلاقات الدولية المعاصرة.

هيكلية البحث:

البحث مقسم الى مبحثين، يقوم المبحث الأول بتحديد مفهوم الحكم العالمي من خلال مطلبين اثنين، الأول يتناول اسباب ظهوره والثاني يعرض التعريفات المقدمة لتحديد مدلوله. بينما يتكون المبحث الثاني من ثلاثة مطالب ويقدم سردا ومسحا لمجالات الحكم العالمي، ينطلق المطلب الأول من الأساس الانساني المجتمعي، ويمر المطلب الثاني على قضايا الاقتصاد العالمي، وينتهي المطلب الثالث بعرض السياسات العالمية والمسائل المتعلقة بها.

المبحث الأول

مفهوم الحكم العالمي

تمثل المناقشات والحوارات عن (حقوق الإنسان، هوية الجماعات، الديمقراطية العالمية، المجتمع المدني العالمي، مواطنة ما بعد الدولة-القومية، وغيرها) المحاولات الجارية لإستعمال المفاهيم والممارسات الحالية لوصف العلاقات الجديدة بين الأفراد، والدول، والأسواق.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى قلبت العولمة راسا على عقب مبادئ التعاون الدولي المتعددة الأطراف والهندسة المؤسسية لحكم النظام الدولي، والتي تم تأسيسها في اعقاب الحرب العالمية الثانية. أصبحت الآليات والمنظمات، في الوقت الحاضر، ناقصة جدا للتعامل مع التحديات الإقتصادية والإجتماعية، التنمية البناءة والأمن الإنساني، تخفيض معدلات عدم المساواة والفقير، بالإضافة الى تحمل نتائج غياب العدالة والعنف.⁽²⁾

على خلفية تلك المناقشات يخاطب مصطلح الحكم العالمي هذه الحاجة وهو بالطبع ليس التعبير الوحيد الذي ينافس لتخيل النظام العالمي في هذه المرحلة. فبالنسبة للإنجازات المحافظة في حقل العلاقات الدولية، ما زال هناك فكرة "النظام الويستفالي" أو "نظام احادي، ثنائي ومنعدد الأقطاب"؛ او اطر عامة مثل "مجتمع فوضوي عالمي Global Anarchical Society" او "القرون الوسطى الجديدة Neo-medievalism" او "الإمبراطورية" او مقولة "دونالد رامسفيلد" الماثورة حول "ائتلافات الراغبين"، يمكن اعتبارها كلها من

(1) Ronnie D. Lipschutz with James K. Rowe, Globalization, Governmentality and Global Politics, London & New York, Routledge, 2005, P. 11.

(2) Pierre de Senarclens and Ali Kazancigil (Editors), Regulating globalization, Op. Cit., P. 4.

المصطلحات والافكار التي تنافس على السيادة والزعامة في تفسير النظام العالمي في هذه المرحلة.⁽¹⁾

لا شك في ان هذه المصطلحات مهمة كلها، ولكن مصطلح الحكم العالمي له دلالة اوسع وربما يغطي الكثير من معاني المصطلحات السابقة لأن الحكم العالمي هو عبارة عن التفاعل بين الفاعلين العابرين للقوميات مثل الشركات المتعددة الجنسيات، ويهدف الى حل المشاكل التي تؤثر على اكثر من دولة واحدة. ويبرز مسألة الحكم العالمي ضمن سياق العولمة كاستجابة لتعجيل الإعتماد المتبادل في كلنا حالي العلاقات بين المجتمعات الإنسانية من جهة او بين الإنسانية والمحيط الحيوي من جهة اخرى.

هناك انماط مقترحة من قبل الباحثين، لوصف الواقع الدولي، انطلاقا من رؤى مختلفة، فمنهم من يفضل وصف (نظام الدول) المكون من الدول القومية، ومنهم من يرى باستمرار (الحرب الباردة) بين الأيديولوجيات المتصارعة، ومنهم من يصف الواقع العالمي بأنه اقرب الى (صراع الحضارات) والتصادم بين الهويات الثقافية والدينية المختلفة، ومنهم من يرى بوقوع (الفوضى) بين جيوب السلطة في العالم، وفي رأينا (الحكم العالمي) يصف ويفسر الواقع الدولي العام باستثناء بعض الحالات التي نعد استمرارا للصراع بين الدول ذات السيادة في نظام الدول، كما هو موضح في جدول رقم (1).

(1) Mueller, Philipp, Background-Checking the Politicians of Global Governance, Op. Cit., P. 53.

جدول (١) يوضح أنماط الحاكمية.

نمط الأمن	مصدر الشرعية	المؤسسات السياسية	انماط الحاكمية
دفاع خارجي، بسط سلام داخلي	بناء الأمة، الوطنية	الدول القومية	نظام الدول
ردع، ثماسك الكتلة	أيديولوجية (ليبرالية، اشتراكية)	دول قومية، كتل، مؤسسات عابرة للقوميات	الحرب الباردة
دفاع حضارتي في الداخل والخارج	الهوية الثقافية	دول قومية، كتل حضارية	صدام الحضارات
جزائر للأخلاقيات المدنية وسط العنف السائد	غير موجود	جيوب السلطة	الفوضى القادمة
نهاية الحرب الحديثة، الفرض الكوني للقانون	الإنسانية	مؤسسات عابرة للقوميات، دول قومية، حكومات محلية	الحكم العالمي (الكوني) (Global Governance)

المصدر: ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة: حسني زينة (بيروت: سلسلة دراسات عراقية، ٢٠٠٩)، ص ٢٦٨.

لتحديد مفهوم الحكم العالمي قسم هذا المبحث الى مطلبين: خصص المطلب الأول لدراسة الأسباب التي ادت الى ظهور مصطلح الحكم العالمي في مجال ادبيات العلاقات الدولية. بينما يقوم المطلب الثاني بعرض التعريفات المقدمة من الباحثين والجهات المختصة لتحديد مدلول هذا المصطلح ومعانيه على ارض الواقع.

المطلب الأول أسباب ظهور الحكم العالمي

ان الطموح الى اقامة نظام من التعاون الدولي اكثر تماسكا، والطموح ايضا الى اقامة مجتمع عالمي سياسي، وثقافي وقيمي واحد، اثارا السياسيين والمفكرين على مدار قرون. ويعتبر هذا الهدف سابقا على ظهور النظام العالمي الحديث، فضلا عن العولمة المعاصرة.⁽¹⁾ ومنذ نشأة الدولة القومية فى العصر الحديث، ننافس الدبلوماسيون والمنظرون السياسيون على ابتكار مؤسسات عالمية قادرة على حفظ السلام، وتحقيق العدالة بين الأمم. ولكن المشهد الدولى المعقد جعل السعى من اجل ايجاد نظام حكم عالمي عادل وفعال مهمة ضرورية اكثر من اي وقت آخر.⁽²⁾

فمنذ اوائل تسعينيات القرن الماضي، غاصت ادبيات السياسة العالمية بالإشارات الى التغيير الأساسي والكبير الذي يشهده هذا الحقل. فعلى سبيل المثال اشار "جيمس روزناو J. Rosenau الى ان السياسة العالمية تعيش في عصر "الصخب Turbulence"، وقال "مارتن البرو M. Albrow بان المجتمعات دخلت "العصر العالمي The Global Age"، والفضاء الوطني الذي ميز السياسة العالمية منذ القرن السابع عشر استبدل بـ "فضاء ما بعد الوطني". باختصار، السياسة العالمية لم تعد كما كانت في السابق. ونتيجة لذلك، المفاهيم التي كنا نصف بها الحقائق القديمة لم تعد ملائمة في وقتنا الحالي. وان مصطلح "السياسة الدولية International Politics" استبدل على نحو متزايد بمصطلح جديد وهو "الحكم العالمي Governance Global".⁽³⁾

(1) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المنمردة، ترجمة: خالد الحروب، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ١٩٦.

(2) سنانلي هوفمان، الحكم العالمي: ما بعد اليونويبا، ترجمة واعداد: احمد فاروق، مجلة "قراءات اسرنايحية" تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاسرنايحية بالأهرام، القاهرة، السنة الثامنة، العدد ١٧، نوفمبر / ٢٠٠٣، ص ٣.

(3) Klaus Dingwerth, From International Politics to Global Governance: The Case of Nature Conservation, (Institute for Intercultural and International Studies, Working Paper No: 4608, June 2008), P.1.

يقول البروفيسور "دانيال دبليو دريزنر Daniel W. Drezner": (قبل عام ١٩٩٨) ، لا يمكن العثور على مصطلح "الحكم العالمي Global Governance" في اية دراسة منشورة في اية مجلة رئيسية في العلوم السياسية. ومن الواضح ان الأمر ليس كذلك الآن، مع ذلك، ما يعرف اليوم بالحكم العالمي يشمل جوانب من العلاقات الدولية والتي كانت تُعرف في الماضي نُحت مصطلحات اخرى مثل "المنظمة الدولية international organization"، "التعددية multilateralism" او "النظام الدولي international regime".^(١)

مع الإقرار بهذه البداية القريبة لظهور مصطلح الحكم العالمي الا انه يمكن الرجوع الى مصدرين مهمين للوعي السياسي الكوني النزعة:

"الأول يمكن وصفه بأنه النزعة الكونية (الكوزموبوليتية) من اعلى، ويمكن التماسه في العدد الكبير المتنامي للمنظمات الدولية التي تُطور البعض منها، كالاتحاد الأوروبي، سلطات فوق- قومية. اي نُقوم هذه المؤسسات بنظير منطقتها الخاص وهيكلها الداخلية.

والثاني يمكن وصفه بالنزعة الكونية من اسفل، اي الحركات الاجتماعية الجديدة في ثمانينيات القرن العشرين، وما بات يسمى بالمنظمات غير الحكومية في تسعينيات القرن نفسه. وقد تُطور هذا الشكل الجديد من العمل النضالي ردا على المشاكل العالمية الجديدة بالدرجة الأولى، فهي معنية بقضايا جديدة مثل: السلام، البيئة، حقوق الانسان، الجندر والتنمية".^(٢)

من هنا وعلى الرغم من ان العالم يفتقر الى حكومة، لأن الدول لم تكن لتتنازل، كما انها ليست الآن راغبة في التنازل، عن وضعها الشرعي بوصفها ذات سيادة، فان محاولاتها الرامية الى ان تُحكم بشكل فعال وان تُمارس سيادتها السياسية قد اوجدت شبكات واسعة من "الحكم Governance" العالمي. وكلمة "الحكم Governance" قديمة نوعا ما، كانت بالأصل مرادفة لكلمة "حكومة Government"، ولكنها سُخرت كمصطلح ملائم للأثر الجماعي لمختلف المؤسسات شبه الحكومية التي انتشرت خلال القرن الماضي او اكثر.^(٣)

(١) بحث منشور على شبكة الانترنت، متوفر على موقع (danieldrezner) على الرابط الإلكتروني:

<http://www.danieldrezner.com/teaching/PSCI38310.doc&ei>

(٢) ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(٣) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ١٤٦.

واستجابة لذلك ظهرت في ادبيات العلاقات الدولية، ثلاث استراتيجيات لتصنيف الحكم العالمي: الاستراتيجية الأولى نكر وجود اي الشيء يسمى بالحكم العالمي مطلقا، ونمثل هذه الاستراتيجية التقليدية الكلاسيكي الواقعي للعلاقات الدولية والذي يعتمد على الفوضى كمفهوم اساسي ومفناحي في التفسير؛ اما الاستراتيجية الثانية فقد عرضت تعريفا ايجابيا وتطوي على افتراض مثالي جدا يتمثل في ان شكلا جديدا من ادارة الشؤون العالمية قد تم تطويره، ويمكن ان يميز من خلال اللاعبين من غير الدول، وتعدد الأدوات او الممارسات التي ظهرت في العلاقات الدولية. اما الاستراتيجية الثالثة فنقوم بتصنيف الحكم العالمي الى مصطلح او تعبیر نحس من خلاله براحة اكبر. من الأمثلة الشائعة على هذه الاستراتيجية رؤية الحكم العالمي على انه ليس بحكومي (الحكم وليست الحكومة) او فكرة الحكم العالمي كاستجابة سياسية للعولمة الاقتصادية⁽¹⁾.

بالنسبة لنظريات العلاقات الدولية فقد اعتبر الواقعيون باستمرار ان اكثر الوسائل فاعلية لإدارة النظام الدولي هو توازن القوى. وبشكل عام، لا يعتقدون ان الحكم العالمي بإمكانه ان يخطى كثيرا انجاز السلام والاستقرار بين الدول. لكن ومن ناحية اخرى، سعى الليبراليون الى رعاية حكم عالمي من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية تعزز التعاون بين الدول. بعد التعرض لحالات فشل مبكرة، كذلك التي منيت بها عصبة الأمم، عادت المقاربة الليبرالية الى الواجهة بقوة، فظهرت مجددا بعد العام (1945) مع تاسيس الأمم المتحدة وتطور انظمة قادرة على ادارة الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

الحكم العالمي يؤخذ للدلالة نموذجيا على التغيير في كيف يتم تنظيم الشؤون العالمية. يذهب كل من (ويندي لارنر، Wendy Larner) و(وليم والترز، William Walters) الى انه مع الإخلاف الكبير في استعمال (الحكم العالمي)، هناك بعض الإجماع بين العلماء والممارسين بان الحكم العالمي يشير الى اتجاهات معينة ضمن النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. هذه تتضمن الأهمية المتزايدة والكثافة المؤسسية للتنظيمات فوق-

⁽¹⁾ Mueller, Philipp, Background-Checking the Politicians of Global Governance, Op. Cit., P53-5.

⁽²⁾ مارتن غريفينش ونيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 192.

الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بحكم المنخطي للحدود او القضايا العالمية مثل التجارة والبيئة. مع التاكيد الأعظم على صنع القاعدة الدولي والتنسيق السياسي بين الدول، وملاحظة الدور الكبير للممثلين غير الحكوميين و ظهور مصالح "مجتمع مدني عالمي" ضمن الشؤون العالمية.⁽¹⁾

اما من الناحية الفكرية فقد كان وجود الأمم المتحدة، يمنع الناس في اليمين وفي اليسار من التفكير بوضوح في الحكم العالمي. فاليمين يربط الحكم الكوني مع الأمم المتحدة، ونظرا الى ان تلك المؤسسات نجعل من نفسها مرارا هدفا سهلا، فان اليمين يستطيع ان يرفض الحكم الكوني في كليته. ولكن هناك قدر كبير من الحكم الكوني وموجود خارج مدار الأمم المتحدة، فابتداء من التسويات المصرفية، الى برونوكولات الانصالات، الى معايير السلامة، الى اسماء مجالات الأنترنت، كلها موضوعة على ايدي مؤسسات جديدة، وهي في الغالب مؤسسات معقدة نفلت من التعريفات التقليدية للتعاون الدولي.⁽²⁾

اما اليسار الأمريكي والعديد من الأوروبيين يبالغون في التشديد على اهمية الأمم المتحدة ويضعون آمالا كثيرة على قدرتها على حل مشكلات العالم الأمنية والاقتصادية. والحقيقة ان الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي نكون فيه مفيدة لوظائف معينة مثل حفظ السلام وبناء الأمم، فهي من الناحية الهيكلية محدودة فيما يتعلق بالشرعية والفاعلية، ومن المشكوك فيه ان نستطيع الاصلاحات التي يجري التفكير فيها والقابلة للتنفيذ سياسيا ان نحل مشكلات المنظمة. بينما الحل الواقعي لمشكلة العمل الدولي هو في انشاء مؤسسات جديدة، وتكييف المؤسسات الموجودة لتلائم الظروف الجديدة.⁽³⁾

(1) Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing international spaces, London & New York, Routledge, 2004, P. 16.

(2) فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق الطرق (ماذا بعد المحافظين الجدد)، ترجمة: محمد محمود النوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٥.

(3) المصدر نفسه.

المطلب الثاني تعريف الحكم العالمي

يقصد بمصطلح "الحكم او الحوكمة Governance" على المسنوى الداخلي اسلوبا جديدا في ادارة شؤون الدولة والمجتمع يقوم على سئة اركان اساسية، هي (المساءلة Accountability، الشفافية Transparency، التمكين Empowerment، المشاركة Participation، محاربة الفساد Corruption، ونمط الإدارة Management Style).^(١) من جانبها قامت مؤسسة (نشارلز ليوبولد ماير Charles Léopold Mayer) بتحديد خمسة مبادئ اساسية لبناء (الحكم governance). وعليه يمكن ان يتم تحليل مشاكل الحكم في ضوء هذه المبادئ، وهي شرعية ممارسة القوة وتعمقها، الإلتزام بالمثل الديمقراطية ومبادئ المواطنة، القدرة والكفاءة، التعاون والشراكات، والعلاقات التي ترتبط بين المحلية والعالمية و المسنويات المختلفة للحكم.^(٢)

على المسنوى الدولي يناقش الباحثون حول دلالات المصطلح، فعلى سبيل المثال هناك سجل بين كل من (جيمس روزناو J. Rosenau) و(لورنس س. فنكلستين Lawrence S. Finkelstein) لتحديد المراد من مصطلح الحكم العالمي. يستخدم (روزناو) المصطلح بشكل واسع جدا، ويقول: هو "نظام من القواعد في كل مسنويات النشاط الإنساني - من الأسرة الى المنظمات الدولية - بحيث يعطي السعي للأهداف من خلال ممارسة السيطرة نتائج عابرة للقومية".^(٣) بينما عند (فنكلستين) فالمصطلح يغطي مجالا اكثر تحديدا ويلخصه في نقطة معينة وهي ممارسة الحكم من غير وجود لسلطة ذات سيادة، وهو عبارة عن تلك العلاقات التي تتجاوز الحدود القومية. بتعبير آخر يقوم الحكم العالمي على المسنوى الدولي بما تقوم به الحكومة على المسنوى الداخلي.^(٤)

(١) سامح فوزي، الحوكمة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة المفاهيم، العدد (١٠)، السنة الأولى، أكتوبر/٢٠٠٥، ص١٨.

(٢) FnWG, The Principles of Governance: A Guide to the Development of Proposals for World Governance, at: <http://www.world-governance.org/spip.php?article152>.

(٣) James N. Rosenau, "Governance in the Twenty-first Century", Journal of Global Governance, No. 1, (winter 1995), P. 15.

(٤) Lawrence S. Finkelstein, "What Is Global Governance?" Journal of Global Governance, No. 1, (winter 1995), P. 369.

وفي الوقت الذي ينفق (فنكلسنين) تعريف (روزناو) بالقول: "يبدو الحكم العالمي عمليا اي شئ global governance appears to be virtually anything". يرد (روزناو) ويجادل بالقول: ان "الحكم العالمي يمكن ان يكون عمليا اي شئ، لكن ليس كل شيء في اي وقت كان global governance can be virtually anything, but not everything at any given time". اي نظهر اي من انماط الحكم العالمي اثناء اللحظات التاريخية، وهذا الاسنناج يعطي علماء العلاقات الدولية القدرة على التعميم حول تلك اللحظات المعينة. هذا الفهم يساعد على التفكير في العالم وكأنه مبني من (مجالات السلطة Spheres of Authority) المختلفة. يستعمل (روزناو) هذا التعبير للإشارة الى وجود الفاعلين الذين يمتلكون القدرة على قيادة الآخرين وطلب الطاعة منهم في سياق مجال معين.⁽¹⁾

عند (روزناو) الحكم ليس مرادف للحكومة. على الرغم من ان كلاهما يشير الى سلوك هادف، اي النشاطات الموجهة لتحقيق الهدف. فالحكومة تُفترج النشاطات التي تُدعم من قبل السلطة الرسمية، من قبل سلطات الشرطة لتأمين تطبيق السياسات حسب الأصول، بينما يشير الحكم الى النشاطات التي تُدعم بالأهداف المشتركة التي قد تُشقق او قد لا تُشقق من مسؤوليات قانونية وموصوفة رسميا والتي لا تُعتمد بالضرورة على سلطات الشرطة للتغلب على المواجهة وانجاز الإلتزام. فالحكم، ظاهرة تُعتبر اكثر احاطة من الحكومة. فهو يعنق المؤسسات الحكومية، وينضم آليات غير حكومية ايضا.⁽²⁾

من هنا فان "الحكم العالمي" ليس تعبيرا (معياريا normative) يدل على ممارسة جيدة او سيئة. بل هو تعبیر (وصفي descriptive)، يشير الى تربيّات تعاونية رصينة لحل المشاكل. ويمكن تعريف الحكم العالمي كـ"ادارة العمليات العالمية في غياب الحكومة العالمية".⁽³⁾ فالحكم هو نظام للقواعد يعمل فقط اذا كان مقبولا من الأغلبية (او على الأقل

⁽¹⁾ Eric K. Leonard, Global Governance and the State: Domestic Enforcement of Universal Jurisdiction, annual meeting of the International Studies Association (ISA), Chicago, February 28– March 3, 2007, P. 8.

⁽²⁾ James N. Rosenau, Governance, Order, and Change in World Politics, in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (Editors), Governance without Government: Order, and Change in World Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), P. 4.

⁽³⁾ مأخوذ من موقع "ويكيبيديا: الموسوعة الحرة Wikipedia, the free Encyclopedia"، في تعريف كلمة (Global governance)، بتاريخ [www.wikipedia.com]. (21 June 2009 at 08:57)

من قبل اولئك الأكثر قوة من الذين يؤثر عليهم)، بينما الحكومات يمكن ان تؤثر على المعارضة الواسعة الإينشار لسياساتها.⁽¹⁾

وهناك من يركز على جانب القوانين والقواعد والأنظمة وعلاقات السلطة في التعريف، فمثلا يرى (دانيال دبليو دريزير Daniel W. Drezner) بأنه مجموعة من القواعد والأنظمة المقننة للمجال فوق القومي، او هو مجموعة من علاقات السلطة التي ندير، نراقب او نفرض تلك القواعد. مع ملاحظة ان هذا التعريف يشمل مجموعة متنوعة من الترتيبات، بما في ذلك "القوانين الصلبة / الملزمة" مثل المعاهدات، و"القانون الناعمة / غير الملزمة" مثل الإعلانات، والأوامر الخاصة (private orders)، والمنظمات الحكومية الدولية. مع العلم بأنه من الممكن ان يستعمل ايضا للتعبير عن تنسيق السياسات على الصعيد العالمي لنتم بدون اي هياكل للحكم.⁽²⁾

وهناك من يركز في التعريف على الجهود الجماعية المشتركة، فمثلا يعرف "توماس ج. فايس Thomas G. Weiss" "الحكم العالمي" في كتابه (Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations)، بأنه "الجهود الجماعية التي تبذل لنيان او فهم او معالجة المشاكل العالمية التي يستعصي على كل دولة على حدة حلها". وهو يؤكد انه يمكن تعريف الحكم العالمي على انه "مجموع المؤسسات والآليات والعلاقات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تربط في ما بين الدول والأسواق والمواطنين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والتي نستخدم للإفصاح عن المصالح الجماعية وتحديد الحقوق والواجبات ونسوية الخلافات".⁽³⁾ وعند (اريك كي. ليونارد Eric K. Leonard) فالحكم العالمي، هو "مجموع الطرق التي من خلاله يدير الأفراد والمؤسسات شؤونهم المشتركة خلال العمل التعاوني. او هو القواعد والمعايير والمنظمات التي نعالج

¹⁾ James N. Rosenau, Governance, Order, and Change in World Politics, Op. Cit., P. 4.

²⁾ بحث منشور على شبكة الانترنت، منوفر على موقع (danieldrezner)، مرجع سابق.

³⁾ اقرت (لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الأمم المتحدة) هذا التعريف في دورتها الخامسة في نيويورك (٢٧-٣١ آذار ٢٠٠٦) في البند الخامس من جدول الأعمال تحت عنوان مجموعة مصطلحات اساسية في مجالي اسلوب الحكم والإدارة العامة، لينسنى ايجاد فهم مشترك لها في سائر منظومة الأمم المتحدة. انظر: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة - لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، رقم الوثيقة (E/c.16/2006/4).

المشاكل الدولية التي لا تُستطيع الدولة ان تحلها من طرف واحد. او هو الأعمال الجماعية التي تُؤسس المعايير والمؤسسات لغرض التعامل مع مشاكل متعددة المستويات".⁽¹⁾ وهناك من يركز على الفاعلين ويعرف الحكم العالمي بأنه عبارة عن تفاعل متداخل بين مجموعة من الفاعلين، مثل: الدول صاحبة السيادة، المنظمات الدولية بين الحكومية (IGOs)، الشركات العابرة للقوميات او متعددة الجنسيات (TNCs)، والمنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) والحركات الإجتماعية. هذه الفواعل الدولية تُتفاعل وتشارك بدرجات متفاوتة في صنع القرارات والاجراءات والسياسات والأنظمة الدولية بهدف تنظيم العولمة الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية.⁽²⁾ كان ينظر الى الحكم العالمي على انه علاقات بين الحكومات، ولكنها ينبغي ان تُفهم بوصفها عملية تُضم ايضا المنظمات غير الحكومية، وحركات المواطنين والشركات متعددة الجنسيات، وسوق راس المال العالمية ووسائل الإعلام العالمية.

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول بأنه ليس هناك نموذج او شكل وحيد لإدارة شؤون المجتمع العالمي، كما انه لا يوجد هيكل وحيد او مجموعة وحيدة من الهياكل، بل هي عملية واسعة ودينامية ومعقدة لصنع القرار بطريقة تفاعلية، تُطور باستمرار، وتُستجيب للظروف المتغيرة. وعلى الرغم من ان هذه الإدارة ملزمة بالاستجابة للمتطلبات المحددة للمجالات المختلفة للقضايا، عليها ان تُبنى منهاجا متكاملًا ازاء المشكلات المتعلقة ببقاء الانسان وازدهاره، ومن منطلق ادراكها للطبيعة الشاملة لتلك المشكلات فان عليها ان تعمل على تعزيز المنهج الشامل في التصدي لها.⁽³⁾

فالحكم العالمي المثالي هو عملية للقيادة التعاونية تُجمع مع الحكومات الوطنية، والوكالات العامة متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق اهداف مقبولة لدى

¹⁾ Eric K. Leonard, *Global Governance and the State*, Op. Cit., P. 4.

²⁾ Pierre de Senarclens and Ali Kazancigil (Editors), *Regulating Globalization: Critical Approaches to Global Governance*, Op. Cit., P. 6.

³⁾ لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" (تقرير)، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين (الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٠١)، نُصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ايلول / ١٩٩٥، ص ٢٤.

الجميع. ويوفر الحكم العالمي النوجيهات الإستراتيجية وبعد ذلك ينظم الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية. ولكي يكون فعالا، يجب ان يكون ديناميكيا وشاملا، وقادرا على تخطي الحدود والمصالح القطاعية والقومية. ومن اجل ذلك يجب ان يعمل من خلال (القوة الناعمة soft power) اكثر من (القوة الصلبة hard power). ومن جهة اخرى يجب ان يكون اكثر ديمقراطية من الشمولية والنسبوية، واكثر انفتاحا من الناحية السياسية من البيروقراطية، واكثر تكاملا واندماجا من التخصصية والانعزالية.⁽¹⁾

ادارة شؤون المجتمع العالمي هي "نتيجة لجمع الوسائل العديدة التي ينبعها الأفراد والمؤسسات، بالقطاعين العام والخاص، لإدارة شؤونهم المشتركة. وهي عملية مستمرة يمكن من خلالها التوفيق بين المصالح المتعارضة او المتنوعة والاضطلاع بالأعمال التعاونية. كما نضمن المؤسسات والأنظمة الرسمية المخولة في فرض الامثال، فضلا عن الترتيبات غير الرسمية التي اتفق الناس والمؤسسات عليها او نرى انها تُنفق مع مصلحتها على المستوى العالمي".⁽²⁾

تلخيصا للتعريفات يمكن الإشارة الى ان تعبير (الحكم العالمي) ينطوي على مصدرين متميزين:⁽³⁾

الأول يمثل رؤية حول اعادة التفكير بالهيئات الدولية وكيفية تأسيسها. وهذه الرؤية تختلف عن الهدف القديم بايجاد (حكومة عالمية Global Government)، ف(الحكم العالمي) يعني ان ادارة شؤون العالم تكون موزعة على طيف من الهيئات، بعضها مسؤولياته محددة، وبعضها مسؤولياته متداخلة، وبعضها تنظمه الدول، وبعضها تنظمه منظمات غير حكومية.

والثاني ياتي من التغيير في الأعراف المتعلقة بهذه المؤسسات نفسها، وبشكل خاص عبر اثاره النسائل حولها، والنخلي عن النفاؤل الليبرالي الذي لازم في السابق الأمم المتحدة

⁽¹⁾ James M. Boughton and Colin I. Bradford, Global Governance: New Players, New Rules, Finance & Development, A quarterly magazine of the (IMF), December 2007, P. 11. (4 (44), Number Volume

⁽²⁾ لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" (نقري)، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.

⁽³⁾ فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المنمردة، مرجع سابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

وهيئاتها. فهنا، الحكم العالمي يعني ممارسة جيدة ومحاسبة وشفافية، عوضا عن وجود مجموعة من الهيئات ندار عن طريق موظفين لانتم مساءلنهم، ومكشوفة للفساد. وبمعنى اوسع، ثمة موقفان متنافسان ازاء مشكلة الحكم العالمي، فالعديد من المراقبين يقولون بضرورة متابعة هذه المسالة بطريقتة ندرجيتة، بالاعتماد على الأنظمة والمؤسسات الحالية التي لا نهدد الدولة بصفنھا لاعبا اساسيا في العلاقات الدولية. ولدينا من ناحية اخرى، من يدعون ان الدولة مؤسسة متقدمة الشكل في القرن الحادي والعشرين، عاجزة عن تقديم مسنويات الحكم المطلوبة من جانب عالم يواجه مشكلات بيئية وفقرا مدقعا وشحا في الموارد ونموا سكانيا لم يسبق له مثيل. فالمشكلات معقدة وصعبة الى درجة كبيرة نحول دون ان نعامل معها دولة واحدة او حتى ائتلاف دول، وبالناكيد من دون ان نعامل معها سوق مهنمة فقط بالنمو الاقتصادي. فنكون الدولة ملحقة بمؤسسات فوق وطنية نزيد سلطنھا على حساب سيادة الدولة. وهكذا، فان مفهوم الحكم العالمي هو مفهوم غير منفق عليه. وهو يعني اشياء مختلفة لأناس مختلفين، بحسب الإطار النظري الذي يستخدم اساسا لنحديد هذا المفهوم ونقييمه.⁽¹⁾

خناما وبعد عرض تلك المناقشات والسجلات يمكن تعريف الحكم العالمي بالتركيز على الفاعلين الذين يصنعون القرارات والسياسات في فضاء الحكم العالمي، او بالتركيز على كيفية صنع وتنفيذ القوانين والقواعد والمعايير العالمية التي نضع فضاء الحكم العالمي، او بالتركيز على الجهود المشتركة والأطر التعاونية التي نحاول حل المشاكل العالمية التي نجاوز قدرة الدول القومية لوحدها، والنقطة الجامعة بين تلك التعريفات هي تركيزھا على (القوانين والقواعد الناعمة) اكثر من (القوانين والقواعد الصلبة) ونركز على (القوة الناعمة) اكثر من (القوة الصلبة).

⁽¹⁾ مارثن غريفينش ونيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ١٩٣.

المبحث الثاني مجالات الحكم العالمي

لاشك في اننا نعيش في عالم يخلف كليا عن القرون الماضية وطبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول والأمم لا نقارن بالسابق من نواحي كثيرة. فمثلا وبخلاف الماضي ان ما يحدث على مسافات بعيدة اصبح الآن اكثر اهمية. فاستخدام الرزيزات (الإيروسول) في اوربا يمكن ان يسبب سرطاناات الجلد في امريكا الجنوبية، ونقص المحاصيل في روسيا يمكن ان يعني المزيد من الجوع في افريقيا، والركود الاقتصادي في امريكا الشمالية يمكن ان يدمر الوظائف في آسيا، والصراعات في افريقيا يمكن ان تجلب المزيد من طالبي اللجوء الى اوربا، والصعوبات الاقتصادية في اوربا الشرقية يمكن ان تؤدي الى كراهية الأجانب في اوربا الغربية. وللأسباب نفسها، فان النشاط الاقتصادي في شرقي آسيا يمكن ان يحمي العمالة في الولايات المتحدة، ويمكن لتغير التعريفات في اوربا ان يخفف الضغط على الغابات في المناطق الاسنوائية، واعادة الهيكلة الصناعية في الشمال يمكن ان تخفف من حدة الفقر في الجنوب، وهو ما يمكن ان يؤدي الى توسيع الأسواق امام الشمال. لقد ادى اخنصار المسافات، وزيادة الصلات، وتعميق الاعتماد المتبادل -ادت جميعا مع تفاعلها- الى تحول العالم الى جوار بشري واحد.⁽¹⁾

هذه الاعتمادية المتبادلة بين الدول والأمم والقارات المتباعدة جغرافيا والمنقاربة من حيث النايير والنايير المتبادل تخلق حاجة كبيرة الى التفكير في ايجاد اطر واشكال جديدة من المؤسسات والتجمعات الدولية والعالمية لتواكب ذلك التطور وتسنجيب للمسنجدات والتحديات العالمية.

انطلاقا من هذه الحاجة فان المنظرين في مجال الحكم العالمي يقدمون عناوين واسعة لبعض تلك المجالات التي يمكن ان يحنويها مصطلح الحكم العالمي، مثل:⁽²⁾

❖ الحكم في المجال البيئي وادارة الكوكب.

❖ الحكم في المجال الإقتصادي والعولمة.

(1) لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" (نقير)، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص ٦٢.

(2) FnWG, The Principles of Governance: Op. Cit.

- ❖ الحكم في مجال السلام، قرار الصراع والأمن .
- ❖ الحكم في مجال العلم والتعليم والمعلومات والإنصال .
- ❖ الحكم المؤسساني والسياسي .

هذا المبحث يصنف تلك المجالات نحت ثلاثة عناوين واسعة بحيث يمكن لها ان نحتوي المجالات الفرعية الأخرى وذلك على شكل ثلاثة مطالب مسئلة، المطلب الأول يتناول الأساس الإنساني المجتمعي للحكم العالمي، والمطلب الثاني يقف على الاقتصاد العالمي، والمطلب الثالث يدرس السياسات العالمية. وهذا التصنيف مقنيس من (Org Friedrichs) عند حديثه عن (مثلث الحكم العالمي)، مع بعض الاضافات في كل مجال، وبشكل خاص في مجال السياسة الدولية التي تركز وفقا له على نظام الدول فقط، بينما يركز الحكم العالمي على السياسة العالمية كما نأني لاحقا.

جدول (٢) يوضح مثلث الحكم: السياسة الدولية والاقتصاد العالمي والمجتمع العالمي

السياسة الدولية	الإقتصاد العالمي	المجتمع العالمي	
الدول الدسورية الليبرالية	الشركات المتعددة الجنسية	المنظمات غير الحكومية	الفاعلون المهيمنون
النوزيع السلطوي للقيم	النوزيع اللامركزي للقيم	اتحادات حرة من الأفراد	المبدا المنظم
ادعاء التمثيل الشرعي	ادعاء الكفاءة المنفوقة	ادعاء القيم الجوهرية	الأخلاقيات المعيارية
القانون الدولي العام International Public Law	قانون السوق الدولي International Market Law	قانون المجتمع الدولي International Society Law	الهيكل العلوي القانوني Legal Superstructure

المصدر: Org Friedrichs, Global Governance as the Hegemonic Project of Transatlantic Civil Society, in: Markus Lederer and Philipp S. Müller (Editors), Criticizing Global Governance, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), P. 57.

المطلب الأول

الأساس الإنساني-المجتمعي

من الناحية المنهجية يوجد مستوي للتحليل يسند الى تاريخ طويل في مجال دراسة السياسة العالمية، ولكنه بحاجة الى التطوير. انه المستوى الذي نمارس فيه المعايير والقيم والخطاب نفوذها على الساحة الكوكبية خارج دائرة الحكومات. انه ذلك البعد للتجربة العالمية حيث نضطلع نفاهمات مشتركة واسعة الانتشار بين الناس عبر كوكب الأرض بدور العوامل المحددة الحاسمة للشروط الحالية على الكوكب. انه جزء من المدرسة الفكرية الثقافية، التي تؤمن بان الأفكار في المجتمعات بمجملها تقوم بصياغة الحياة الجماعية الانسانية.⁽¹⁾

الفاعل الذي يحاول تجسيد هذه القيم والأفكار على المستوى العالمي يطلق عليه اسم (المجتمع المدني العالمي) ويمكن تعريفه كحقل للنشاط او الكفاح المنطلق من الايمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات او قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الانسان. ويمكن النظر اليه ايضا باعباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي ننشأ على قاعدة الايمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة الى علاقات عالمية لا تقوم على النسلط او القوة والامناز.⁽²⁾

نستند هذه القيم على المستوى الفردي الى فكرة المواطنة العالمية التي تؤمن بانه ما من احد الا وهو فرد ممنوع بحقوق معينة وملزم بواجبات محددة، وما من احد الا وهو مؤهل للقيام بافعال طوعية بحثا عن حلول عقلانية للمشكلات الاجتماعية، وما من احد، من ثم، الا وهو واحد من مواطني الكيان السياسي العالمي. وقواعد المواطنة العالمية تُضفي على

⁽¹⁾ بول واينر، السلام الأخضر والعولمة السياسية، في: فرانك جي. لنشر وجون بولي (تحرير)، العولمة الطوفان ام الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جنكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٢.

⁽²⁾ Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing international spaces, Op. Cit., P. 53.

كل فرد صلاحية متابعة مصالحه الخاصة، مع تمكين الأفراد في الوقت نفسه من اعلاء شان الخير العام.⁽¹⁾

اذن هي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء للهم العالمي والمشكلات العالمية، فالمنغيرات الدولية فرضت نمطا جديدا للتعاون والتفاعل، مما استوجب مفهوما جديدا للمواطنة يتجاوز الاختلافات التاريخية، والخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق ادت الى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما جعل الهوية الانسانية والمواطنة العالمية تحل تدريجيا محل الهوية المحلية والمواطنة المحلية.⁽²⁾

وفقا لتقرير لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" النابعة للأمم المتحدة فان ناسيس البعد الأخلاقي لإدارة شؤون المجتمع العالمي يتطلب ما يلي:⁽³⁾

• اعلان وتشجيع الالتزام بالقيم الأساسية المتعلقة بنوعية الحياة والعلاقات، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية المشتركة ازاء الجوار العالمي.

• التعبير عن هذه القيم من خلال الأسس الأخلاقية لمجتمع مدني عالمي، والقائمة على الحقوق والمسؤوليات التي نشارك فيها كل القوى الفاعلة، العامة والخاصة، الجماعية والفردية.

• تجسيد هذه الأخلاقيات في النظام المنطور للمعايير الدولية، ومواءمة المعايير القائمة للسيادة وتقرير المصير، مع الحقائق المتغيرة، حسبما تقتضي الضرورة.

وتوقف الأديان السماوية والمعقدات الدينية للمجتمعات الإنسانية في موقع المساند والمشجع لهذه القيم والأفكار التي نعلي من شان الكائن الإنساني واخلاقه الإنسانية بغض

¹⁾ John Boliand George M. Thomas, INGOs and the Organization of World Culture, in Paul F. Diehl (Editor), The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World, Second Edition (London: Lynne Pienner Publishers Inc, 2001), P. 83.

²⁾ Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing International Spaces, Op. Cit., P. 17.

³⁾ لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" (تقرير)، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص ٦٨.

النظر عن الجنس والعرق واللغة والجغرافيا. وللمرة الأولى في تاريخ الأديان اقدم (مجلس برلمان اديان العالم) الذي اجتمع للمرة الأولى في شيكاغو بين (٢٨ آب و ٤ ايلول / ١٩٩٣) بمشاركة (سنة آلاف وخمسمئة) شخص من جميع الأديان الممكنة، على صياغة وطرح بيان حول الأخلاق الكونية سمي بـ(بيان شيكاغو). في ذلك البيان تم التأكيد على ان ما اعلنه الأمم المتحدة في اعلانها لحقوق الانسان وفي الوثيقتين الملحقين يجري تأكيد ونعميقه في بيان اديان العالم من منظور المسؤولية الأنسانية، منظور التحقيق الكامل للكرامة المناصلة لشخص الإنسان.^(١)

من جهة اخرى قام (مجلس فريق العمل المشترك) المؤلف من رؤساء الدول والحكومات السابقين برئاسة مستشار المانيا الاتحادية السابق (هلموث شميدت) بتأييد (بيان شيكاغو) وتأكيد في احد التقارير، وقد تمت مناقشة هذا التقرير تحت عنوان (بحثا عن معايير اخلاقية كوكبية) في (فيينا) بين (٢٢-٢٤ آذار/ ١٩٩٦) مع خبراء من الأديان المختلفة، وجرى اقراره في اجتماع موسع لمجلس فريق العمل المشترك بـ(فانكوفر) في (٢٢ آيار/ ١٩٩٦). وبناء على ذلك قام المجلس بالتأكيد على اربعة توجيهات تُنفق سائر الديانات حولها:^(٢)

- الالتزام بثقافة اللاعنف واحترام الحياة كلها: بتلك الوصية القديمة قدم الزمن: لا نُقلل! او احترم الحياة! بصيغة الايجاب.
- الالتزام بثقافة التضامن والنظام الاقتصادي العادل: بتلك الوصية القديمة قدم الزمن مرة اخرى! لا نسرق! او نعامل بامانة وعدل! بصيغة الإيجاب.
- الالتزام بثقافة التسامح والحياة القائمة على الصدق: بتلك الوصية القديمة قدم الزمن مرة ثالثة: لا نُكذب! او نُكلم ونصرف بصدق! بصيغة الإيجاب.
- الالتزام بثقافة الحقوق المتكافئة والشراكة بين الرجال والنساء: بتلك الوصية القديمة قدم الزمن مرة رابعة: لا نزن! او فليحترم وليحب بعضكم بعضا! بصيغة الإيجاب.

^(١) للمزيد انظر: هانس كونغ، اخلاق عالمية اساسا لمجتمع عالمي، دراسة منشورة في: فرانك جي. لشنر وجون بولي (تحرير)، العولمة الطوفان ام الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جنكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، الصفحات ٨٦، ٨٧.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.

لعل المجتمع المدني العابر للقومية يؤمن الأساس لشكل الحكم العالمي، ليس لحكومة عالمية بل لنظام ذي ثقافة مشتركة مع قيم ينشأها الجميع على نطاق واسع. بعض هذه القيم يحظى باعتراف منذ الآن مثل كونية حقوق الانسان الأساسية والحاجة الى الاستمرارية البيئية للتنمية الاقتصادية. ان اصرار المجتمع المدني العابر للقومية على هذه القيم يلزم الحكومات والقطاع الخاص بالمعايير الدولية وهي طموحات عالية.⁽¹⁾

كل ذلك يفسح المجال امام عودة مصطلح (الكوسموبوليتانية Cosmopolitanism) الى ادبيات العلاقات الدولية بقوة، والذي له جذور راسخة في الحضارة الغربية، فقد لعبت فكرة (كوزموبوليس) او المدينة العالمية دورا مركزيا في الفلسفة الرواقية، وفي المسيحية على السواء. وقد اعاد اخيرا بعض المنظرين الاجتماعيين والسياسيين احياء هذا المفهوم وتقدمه نتيجة للوعي المتزايد لحقائق نخطى حدود القومية في مختلف المسنويات. ومن بين معانيه المختلفة انه يشير الى ايدولوجيا او فلسفة. فمثلا يميل الفلاسفة السياسيون المعاصرون الى تقسيم انفسهم الى جماعيين، يؤمنون بان المبادئ والواجبات الأخلاقية يجب ان تركز على مجموعات واطر معينة. والى كونيين او النظر الى انفسنا على اننا (مواطنون عالميون)، نكون جماعة انسانية اخلاقية عالمية ملتزمة بمتاليات حقوق الإنسان العالمية.⁽²⁾

المطلب الثاني

من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي:

نادرا ما كان يرد ذكر الاقتصاد السياسي الدولي في كتب المدرسة التقليدية للعلاقات الدولية، عندما كان التركيز منصبا على الدولة، غير ان اليوم، وفي الوقت الذي اصبحت السياسة "الدنيا"، اي النشاط الاجتماعي-الاقتصادي، في واقع الأمر سياسة "عليا"، فان الوضع اصبح مختلفا تماما. فالقضايا الاقتصادية نتمتع الآن بحضور قوي ولا يمكن لأي كتاب عن العلاقات الدولية ان يكتمل بدون ان ياخذ بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية الدولية.⁽³⁾

(1) آن فلوريني، الدروس المسنخلة، في: آن فلوريني (اعداد): القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية ترجمة: ثانيا بشارة، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥)، ٢٦٨.

(2) مارتن غريفينش وثيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ٣٤٥-٣٤٦.

(3) جيفري سثيرن، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٣٦٣.

من الناحية التاريخية تُعتبر العولمة الاقتصادية واحدة من اشد القوى التي شكلت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد اصبحَت التجارة العالمية بالبضائع والخدمات هامة بصورة متزايدة خلال السنوات الخمسين الماضية، كما تزايدت تدفق الأموال العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية. ان الدافعين الرئيسيين لعولمة الاقتصاد هما: تخفيض تكاليف النقل والاتصالات في القطاع الخاص، وتخفيف العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار في القطاع العام.⁽¹⁾

وبذلك ظهر بجانب الاقتصاد الدولي (ما بين الدول)، الاقتصاد العالمي (الكوني). يقصد باقتصاد ما بين الدول (Inter - National) مجموع الوظائف المركزية قوميًا. وبينما يوجد فيه طيف واسع ومتزايد من التفاعلات الاقتصادية العالمية (كأسواق المال والمناجزة بالسلع المصنعة) فان هذه التفاعلات تنزع الى ان تكون في اطار قومي محدد. اما الاقتصاد العالمي (الكوني Global) فيرفع هذه التفاعلات ذات الأساس القومي الى اسس جديدة. وحين نصحح الأسواق وعمليات الاننتاج كونية بحق، فان النظام العالمي يكتسب استقلالا ذاتيا. وعندئذ ينوجب على السياسات المحلية، سواء كانت صادرة عن شركات خاصة او هيئات حكومية ناظمة، ان تاخذ في الحسبان، العوامل العالمية المقررة بشكل طاغ لعملياتها.⁽²⁾

يملك الاقتصاد العالمي ديناميكية ومنطقا خاصين به. وهو لم يعد نظرية بل اصبح واقعا. وسوف تزداد قوته ولن يضعف. سينغذى من قواه الخاصة فلا يمكن مقاومته، وهو يؤثر على الجميع، رجال الأعمال والسياسيين واعضاء حكومات بيروقراطية، والأهم من ذلك، المواطنين العاديين ولا نفع من الشكوى منه ونمني زواله. فعلى الناس ان يتعلموا كيفية الناقل معه.⁽³⁾

(1) جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد، في: جوزيف س. ناي، جون د. دوهايو(نحرير)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص ٧٨.

(2) بول هيرس وجراهام طومبسون، مالعولمة؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبدالجبار، بيروت، سلسلة دراسات عراقية، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

(3) كينيشي اوهمي، الاقتصاد العالمي، المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص ٤١.

هذه القوة المتصاعدة منحث الاقتصاد العالمي الاستقلالية، وجرت محاولات "لنزع الطابع السياسي" عن الاقتصاد الدولي من خلال توزيع مختلف القضايا الدولية على مؤسسات منفصلة. فمُنظمة التجارة العالمية نُخضت بمعالجة الأمور التجارية ويعالج البنك الدولي تحركات رؤوس الأموال، ويتناول صندوق النقد الدولي ازمان النقد الدولي وميزان المدفوعات. وتكون هذه المؤسسات وكالات للأمم المتحدة، لكنها في معزل، الى ابعد حد ممكن، عن مجلس الأمن والهيئات التي تعالج الشؤون "السياسية". بل ان الأمم المتحدة في واقع الأمر لم تكن لها سيطرة فعالة على هذه المؤسسات. ثم ان هذه المؤسسات تدار من قبل مجالس ادارة يعينون لمدد محدودة ويتوقع منهم التصرف بصفة موظفين لا بصفة ممثلين سياسيين.^(١)

ولكن المعضلة تكمن في كيفية الجمع بين بقايا الاقتصاد الدولي القائم والاقتصاد العالمي الصاعد، كما يقول (ريموند فيرنون Raymond Vernon): "نحن في وضع نُحد لنفكر بوسائل الحكم التي نستطيع ان نُشمل الطموحات العالمية للكويين، والطموحات القومية للمجموعات المرتبطة بالأمة وهي الطموحات المحلية للمصالح دون الإقليمية".^(٢)

والسبب الحقيقي لهذه المعضلة، كما يرى (داني رودريك Dani Rodrik)، يرجع الى ان الأسواق منعطشة لأن نُصبح عالمية، لكن المؤسسات التي يجب ان نُدعمها تُبقى على العموم قومية. والطريقة التي يقترحها (داني رودريك)، على المدى الطويل، للخروج من هذه المعضلة تكمن في ترسيم عالم تكون فيه السياسة عالمية بقدر الاقتصاد، ويمكن ان يكون هذا عالم الانحاد العالمي، يعاد فيه بناء الاقتصاد المختلط على المستوى العالمي.^(٣)

مع كل ذلك هناك عواقب سلبية كثيرة تُرافق ظهور الاقتصاد العالمي-الكوني منها:^(٤)

١. ان اول عاقبة من عواقب نشوء اقتصاد كوني هي ان التحكم فيه سيكون اشكالية جوهرية.

^(٤) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

^(٢) داني رودريك، حكم العولمة الاقتصادية، في: جوزيف س. ناي، جون د. دوهايو(تحرير)، الحكم في عالم ينجه نحو العولمة، نُعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص ٤٩٣.

^(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

^(٤) بول هيرس وجراهام طومبسون، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٤.

٢. تحول الشركات متعددة القوميات (MNCs) الى شركات عابرة للقوميات (TNCs)، بوصفها اللاعب الرئيسي في اقتصاد معولم، من دون هوية قومية محددة، وبإدارة عالمية.

٣. الضمور المتزايد للعمال المنظمين من ناحية النفوذ السياسي وقدرة النساقم الاقتصادي. فالأسواق المعولمة سوف تزع الى ان تُعكس صورُها في سوق عمل عالمي مفتوح.

٤. بروز تعددية قطبية في النظام السياسي العالمي. فالسلطة القومية، سنفقد القدرة على فرض اهدافها سواء داخل حدود اراضيها او خارجها. وعليه فان طيفا من الوكالات العالمية الطوعية، والشركات العابرة للقوميات، سنكنسب سلطة اكبر نسبيا، بل سوف نُسطيع ان نطلب او نكسب الشرعية من المواطنين/المستهلكين عبر الحدود القومية.

المطلب الثالث

من السياسة الدولية الى السياسات العالمية

يعرف (توماس وايس Thomas G. Weiss) مدير معهد (Ralph Bunche) للدراسات الدولية ومحرر مجلة (الحكم العالمي Global Governance) لفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥): "الحكم العالمي" كجهود جماعية لتمييز، وفهم، او معالجة المشاكل العالمية التي تُتجاوز قدرة الدولة الواحدة لحلها".^(١) اي هناك مشاكل عالمية في طبيعتها، وليست خاصة بدولة بعينها او بدول معينة، والدولة القومية لوحدها لا تُسطيع ان تُواجهها او نُحلها، بل نُحتاج التعامل معها الى جهود جماعية تُكون منظمة في اطر جديدة غير تلك التقليدية التي كانت سائدة من قبل.

من جهة اخرى يعرض مصطلح الحكم العالمي مفهوما تحليليا، يحوي الجهود المختلفة على المستوى العالمي لقبول خسارة السيطرة من قبل الدولة القومية من جهة، ولموازنة عمليات العولمة التي لا يمكن السيطرة عليها من جهة اخرى.^(٢) اي ان الحكم العالمي يقف

^(١) ماخوذ من موقع "ويكيبيديا: الموسوعة الحرة Wikipedia, the free Encyclopedia"، في تعريف كلمة (Global governance)، مرجع سابق.

^(٢) Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Global Governance as a Perspective on World Politics, Journal of Global Governance, No. 12, 2006, P. 193.

في موقف الوسط والموازن بين خسارة الدولة القومية والعمليات المتعددة التي نغطيها مصطلح العولمة.

فالدول لم تفقد فقط بعضاً من هيمنتها السابقة على نظام الحكم، بل نقلت قدرتها على استدعاء الالتزامات والحكم بكفاءة أيضاً، ويرجع ذلك إلى نمو الصلة وإمكانية آليات السيطرة الثابتة بالأنظمة فوق القومية ونحت القومية للقواعد.⁽¹⁾

اذن هناك فجوة متزايدة بين الفضاء الذي نعرف فيه القضايا بـ(عالمي) والفضاء الذي ندار فيه القضايا بواسطة (الدولة القومية). ويرجع هذه الفجوة وهذا التمييز في الأساس إلى أربع نقاط، نلتصق كلها بالآزمات السياسية التي تؤثر على مؤسسات الحكم الوطني، وهي:⁽²⁾

• **ازمة الكفاءة:** المشاكل لا يمكن أن تدار بشكل كافي، ومثال على ذلك: قضايا بيئية رئيسية مثل الإحترار العالمي، وتنظيم الأسواق المالية والتعاون الإستخباراتي لمكافحة الإرهاب.

• **ازمة الشرعية:** التمثيل السياسي المسند على الديمقراطية في الدولة القومية يصبح ببساطة نصوينا بالثقة على قدرة الدولة القومية لإدارة مصالحها في الشبكات العالمي لصنع السياسة.

• **ازمة الهوية:** بينما يرى الناس ثقافتهم تفكك على نحو متزايد من آليات اتخاذ القرارات سياسية التي نلتخذ عالمياً، ياخذ ادعائهم بالاستقلالية شكل هوية المقاومة وسياسة الهوية الثقافية.

• **ازمة العدالة:** نزيد عملية العولمة الماثرة بالسوق، عدم المساواة بين البلدان، وذلك بسبب قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي أسرع في بعض المناطق، وإهمال مناطق أخرى. وكل ذلك في غياب بيئة تنظيمية عالمية تقوم بالتعويض عن نمو عدم المساواة.

في ظل هذا الواقع الجديد فإن أحد التحديثات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي هو القدرة على خلق شراكات بين العام والخاص، تمكن القوى الفاعلة غير الحكومية ونشجعها

(1) Eric K. Leonard, Global Governance and the State, Op. Cit., P. 6-7.

(2) Manuel Castells, Global Governance and Global Politics, Journal: PS: Political Science & Politics, published by the American Political Science Association (APSA), January 2005, PS Online, P. 10. at: www.apsanet.org.

على تقديم اسهاماتها في الإدارة الفعالة للشؤون العالمية وسيكون اشراك حشد من الشركاء المخلفين في ادارة الشؤون المشتركة مسالة معقدة على نحو متزايد، ونشير النشكيلة المؤسسية القائمة الى ان الأمر سينطلب مزيجا من العمليات والإجراءات. وسينعين تشكيل نظم جمع المعلومات والتشارك في الاستخبارات، ومناقشة الخيارات، واداء مهام محددة، واتخاذ القرارات وتنفذها، حسب القضية المطروحة وكذلك حسب مصالح ومهارات الشعوب والمؤسسات المعنية.⁽¹⁾

من المفاهيم الجديدة المطروحة في هذا السياق يمكن الإشارة الى نظام الدبلوماسية الجديدة، التي تحققت فيها الدول والشركات اغراضها. انه نظام دبلوماسي مثلث. فالدول تسام وتفاوض مع الدول الأخرى بشأن امكان وصول بعضها لأسواق بعض، وتسام الدول وتفاوض مع الشركات بشأن الشروط والأحكام التي تسمح بموجبها لتلك الأخيرة بان تعمل ضمن اراضي الأولى، وتقوم الشركات بالتفاوض والمساومة مع الشركات بشأن الاشتراك في الانجاج، بشأن تجميع البحث والتطوير، بشأن اعطاء الامتيازات، واحيانا بشأن الملكية المشتركة. فكل واحد من هذه الأطراف الثلاثة في هذه الدبلوماسية يؤثر في الطرفين الآخرين. وكثيرا ما نعلم جاذبية دولة من الدول اكثر من دولة اخرى كموقع لاستثمار جديد (دبلوماسية الدول مع الشركات)، على قدرتها على ضمان امكان الوصول الى اسواق دول اخرى (دبلوماسية الدول مع الدول) ودرجة قدرة الشركات الواردة على ابرام صفقات على الأقل مع بعض الشركات القائمة سابقا في السوق (دبلوماسية الشركات مع الشركات).⁽²⁾

تدخل عمليات صنع القواعد والتعليقات في نفس السياق، اذ هناك دائما صياغة وبلورة وتطبيق لقواعد وتعليقات دولية، من خلال نشكيلة واسعة من (الدول، منظمات دولية، انظمة، ووكالات دولية) هذا يدعى في اغلب الأحيان بـ "حكم عالمي". وهناك انواع من هذه القواعد:⁽³⁾

(1) لجنة "ادارة شؤون المجتمع العالمي" (تقرير)، جيران في عالم واحد، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(2) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(3) Ronnie D. Lipschutz with James K. Rowe, Globalization, Governmentality, Op. Cit., P. 7.

- النوع الأول من هذه القواعد والتعليمات لها قوة القانون الدولي، ويقصد منها ان تكون مطبقة خلال التشريع المحلي والمفروضة بالسلطات المحلية (كما في حالة مخطوطة Aliementarius ، الذي يؤسس معايير دولية للمواد الغذائية).
 - النوع الثاني من هذه القواعد والتعليمات ناخذ شكل ادوات ادارية، وتكون نطبيقاتها وظيفية ومحدودة مقطوعيا. ومن امثلتها (الطيران التجاري، نرددات الإنصالات والأقمار الصناعية).
 - الصنف الثالث ينضمن الحدود او المنع على بعض انواع النشاطات او التشريعات الوطنية. ومن امثلتها (عمليات صنع القرارات في النزاعات في منظمة التجارة العالمية او الإشراف الضعيف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية).
- وفي هذا السياق كل صانع للقاعدة او منندى لصنع القواعد يقوم بذلك بشكل متميز جدا، ونادرا ما يضع الإعتبار للآخرين او ينشاور معهم. ولكن صياغة مجموع هذه القواعد والتعليمات ونطبيقاتها ناخذ شكل قواعد للحكم العالمي.
- من جانب آخر يستخدم (جيمس روزناو J. Rosenau) مصطلح (مجالات السلطة Spheres of Authority)، وذلك للإشارة الى وجود انماط من الحكم العالمي ضمن لحظات تاريخية معينة. وهكذا، ليس هناك من مجال للسلطة يجسد انماط الحكم عبر النظم العالمية المختلفة. ولكن بدلا من ذلك، نظهر مجالات جديدة من السلطة وتنعاش بسبب الطلبات المتنوعة والمنعددة لأشكال الحكم (وليس طلب واحد لنمط واحد). وبينما نُنشر المشاكل التي نحتاج الى خيارات جماعية، فان الحاجة لثريبات اكثر للحكم العالمي تزداد ونكثر. ان النتيجة هي زيادة في تشكيل مجالات السلطة او وسائل الحكم. وهذه قد تؤدي الى المجالات المنعددة من السلطة التي ننعاش ضمن نمط واحد للحكم العالمي.⁽¹⁾
- بالإضافة الى تلك الطروحات، فان عدم القابلية المتزايدة للدول القومية لمواجهة وادارة عولمة القضايا المركزية بالنسبة لحكمهم، ادت الى ظهور مشاريع بديلة من الحكم اقترحت من قبل الممثلين المختلفين. البدائل الأكثر علاقة بالموضوع من هذه المشاريع هي تاسيس دسنور للحكومة العالمية، على اساس المؤسسات الدولية الحالية، وخلق نظام من العلاقات

⁽¹⁾ Eric K. Leonard, Global Governance and the State, Op. Cit., P. 9.

المؤسسية بين الدول القومية الحالية والمؤسسات الدولية، بحيث يؤدي الى دنور عالمي مؤسس على حقوق الإنسان. ويسمي (هابرماس Habermas) هذا النظام (النظام الكوني للحكم Cosmopolitan System of Governance).⁽¹⁾

يجدر الإشارة الى انه مع كل هذه الطروحات، هناك من يحذر ويحفظ على النظرة النفاؤلية الى تلك الرؤى والمشاريع، فمثلا يرى (فريد هاليداي) ان الأمر ليس بتلك السهولة، فالمشروعات (العالمية والكونية Internationalism and Cosmopolitan) قد تم التفكير بها منذ اوقات طويلة ولم ننجح، فثمة عدد من المعضلات التقليدية وما تزال عصية، مثل:⁽²⁾

١. ان ما يعبر عنه بكونه مصلحة عالمية، يكون في حقيقة الأمر مصلحة دولة معينة، او مجموعة من الدول في النظام الدولي.

٢. هناك شد وجذب مسنمرين بين الطموح الى ثقافة او هوية عولمية، ووجود وناكيد اهمية النوع والاختلاف.

٣. ان ايجاد نظام عالمي والمحافظة عليه ينطلبان موارد واردة سياسية مفقودة غالبا، وليس اقلها ما نثيره تحديات العولمة من ردود قومية.

٤. في حين ان انصار العالمية يدعون الى التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، فانه ليس من المنحقق تماما ان (المصلحة العالمية) يمكن ان يتم تحديدها عن طريق فعل يعظم الفوائد للجميع. فالسلام ليس دائما في مصلحة المضطهدين، والمساواة ليست في صالح المحظوظين اصلا.

وهناك من يرى عكس كل ذلك، ويحاجج بانه قد يكون النظام القديم في حالة نزاع، لكن النظام الجديد لم يولد بعد، وخلال فترة الفراغ هذه، يبقى نظام الدولة مسيطرا بشكل حاسم.⁽³⁾ فالدولة القومية هي المؤسسات التي تشمل: الحكومة الوطنية، البرلمان، السلطة القضائية، والجهاز البيروقراطي. وهذا النظام يحول نفسه وينكيف استجابة للأزمات، من خلال ثلاث آليات رئيسية:⁽⁴⁾

(1) Manuel Castels, Global Governance and Global Politics, Op. Cit., P. 11.

(2) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المنمردة، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(3) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(4) Manuel Castels, Global Governance and Global Politics, Op. Cit., P. 11.

١. من خلال ارتباط بعضها ببعض وتشكيل شبكات متنوعة من الدول:
 - متعدد الأغراض ومعرف دسنوريا، مثل (الإتحاد الأوروبي EU).
 - تركز على مجموعة من القضايا، عموماً قضايا التجارة، مثل: (NAFTA).
 - مساحات للتنسيق والنقاش، مثل: (APEC او ASEAN).
٢. من خلال بناء شبكة من المؤسسات الدولية والمنظمات فوق القومية للتعامل مع القضايا العالمية، مثل:
 - مؤسسات ذات اهداف عامة، مثل: الأمم المتحدة؛
 - ومؤسسات متخصصة، مثل: منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي.
 - واشباه-المؤسسات الدولية الخاصة التي نعرف من خلال مجموعة من القضايا، مثل: المعاهدات الخاصة بالبيئة العالمية ومؤسساتها.
٣. تطبيق اللامركزية على القوة والمصادر من اجل الحصول على شرعية اكثر، وذلك من خلال الإرتباط بهوية الناس، وتفويض القوة الى الحكومات الإقليمية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتوسيع دائرة عملية اتخاذ القرارات في المجتمع المدني.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث، من الممكن تلخيص اهم النقاط التي انتهى اليها البحث، بالشكل الآتي:

١. التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي رافقت مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة، ادت الى تغيير تحولي في النظام الدولي، وساعدت في بروز دعوات تدعو الى مواكبة هذه التطورات من خلال تأسيس اطر عمل ومؤسسات جديدة تتجاوز الممارسات الحالية وتسنجيب للمشاكل العالمية بفاعلية اكبر وشرعية اوسع من المجتمع الدولي. ومن بين تلك الأطر ظهر مصطلح الحكم العالمي.
٢. ان الطموح الى اقامة نظام من التعاون الدولي، واقامة مجتمع عالمي سياسي، وثقافي وقيمي واحد، موجود لدى السياسيين والمفكرين على مدار قرون. ولكن مصطلح

"الحكم العالمي Global Governance" استخدم لأول مرة في دراسة منشورة في مجلة للعلوم السياسية ظهر عام (١٩٩٨).

٣. هناك فرق واضح بين مصطلح "الحكم Governance" ومصطلح "الحكومة Government" من جهة، والمراد من "الحكومة Governance" على المستوى الداخلي للدول ومصطلح (الحكم العالمي Global Governance) على المستوى الدولي والعالمي من جهة اخرى.

٤. توجد مناقشات وسجلات بين المخبين والباحثين في مجال العلاقات الدولية حول تحديد المراد من مصطلح (الحكم العالمي Global Governance)، فهناك من يركز في التعريف على الفاعلين الذين يصنعون القرارات والسياسات في فضاء الحكم العالمي، ومنهم من يركز على كيفية صنع وتنفيذ القوانين والقواعد والمعايير العالمية التي تصنع فضاء الحكم العالمي، ومنهم من يركز على الجهود المشتركة والأطر التعاونية التي تحاول حل المشاكل العالمية التي تتجاوز قدرة الدول القومية لوحدها، وهناك من يركز في التعريف على (القوانين والقواعد الناعمة) اكثر من (القوانين والقواعد الصلبة) وتتركز على (القوة الناعمة) اكثر من (القوة الصلبة).

٥. على الرغم من ان الحكم العالمي لم يصل الى مستوى الحكومة العالمية، لكنه يغطي مجالات واسعة ابتداء من الميدان الأخلاقي الإنساني والقيمي المجتمعي الى مجال الاقتصاد العالمي وانتهاء بمجال السياسة العالمية. ويحتوي هذه المجالات مواضيع كثيرة تبتدئ من مواضيع حقوق الانسان والحريات الانسانية الى مواضيع والقضايا المالية والنشاطات الاقتصادية العالمية وكذلك القضايا والمستجدات السياسية وكذلك الجهود المؤسسية والتنظيمية التي تبذل من اجل التعامل مع المعضلات والمشاكل التي تتجاوز قدرات وامكانيات الدول القومية والمنظمات الدولية الحكومية.

٦. على الرغم من الأزمات التي اثيرت على الدولة القومية، مثل: ازمة الكفاءة وازمة الشرعية وازمة الهوية وازمة العدالة، الا ان الدولة القومية لم تنسحب من المشهد بل تعتبر الدولة الفاعل الأقوى حتى في ظل ندابير الحكم العالمي.

قائمة المراجع

اولا:المراجع العربية:

١. الكتب:

١. آن فلوريني، الدروس المستخلصة، في: آن فلوريني (اعداد)، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية ترجمة: نانيا بشارة، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥).
٢. بول هيرس وجراهام طومبسون، مالعولمة؟ الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د. فالح عبدالجبار، بيروت، سلسلة دراسات عراقية، ٢٠٠٩.
٣. بول وابنر، السلام الأخضر والعولمة السياسية، في: فرانك جي. لنشر وجون بولي (تحرير)، العولمة الطوفان ام الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جنكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).
٤. جيفري سنيرن، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).
٥. جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد، في: جوزيف س. ناي، جون د. دوهايو(محرران): الحكم في عالم ينتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢).
٦. داني رودريك، حكم العولمة الاقتصادية، في: جوزيف س. ناي، جون د. دوهايو(محرران): الحكم في عالم ينتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢).
٧. فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق الطرق (ماذا بعد المحافظين الجدد)، ترجمة: محمد محمود النوبة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧).
٨. فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المنمردة، ترجمة: خالد الحروب، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٢).
٩. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

١٠. كيني شي اوهمي، الاقتصاد العالمي: المرحلة النالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، ترجمة: مركز النعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦.
١١. مارتن غريفينش ونيري اوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات): ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، (٢٠٠٨).
١٢. ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة: حسني زينة (بيروت): سلسلة دراسات عراقية، (٢٠٠٩).
١٣. لجنة "ادارة شوؤن المجتمع العالمي" (نقير)، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين (الكويت): سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٠١)، نُصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ايلول / ١٩٩٥.
١٤. هانس كونغ، اخلاق عالمية اساسا لمجتمع عالمي، في: فرانك جي. لنشتر وجون بولي (نحري): العولمة الطوفان ام الانقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جنكر (بيروت): مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠٠٤).

ب. الدوريات والانترنت:

١. سنانلي هوفمان، الحكم العالمي: ما بعد اليونوبيا، ترجمة واعداد : احمد فاروق، مجلة "قراءات اسنرائجية" نُصدر عن مركز الدراسات السياسية والاسنرائجية بالأهرام، القاهرة، السنة الثامنة، العدد ١٧، نوفمبر / ٢٠٠٣.
٢. سامح فوزي، الحوكمة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المسنقبلية والاسنرائجية، سلسلة المفاهيم، العدد (١٠)، السنة الأولى، اكتوبر/٢٠٠٥.
٣. موقع "ويكبيديا: الموسوعة الحرة Wikipedia, the free Encyclopedia"، في نُعريف كلمة (Global Governance) بتاريخ (21 June 2009 at 08:57).

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

أ. الكتب:

1. James N. Rosenau, Governance, order, and change in world politics, in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (Editors), Governance without government: order and change in world politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
2. John Boliand George M. Thomas, INGOs and the Organization of World Culture, in Paul F. Diehl (Editor), The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World, Second Edition (London: Lynne Pienner Publishers Inc, 2001).
3. Örg Friedrichs, Global Governance as the Hegemonic Project of Transatlantic Civil Society, in Markus Lederer and Philipp S. Müller (Editors), Criticizing Global Governance, (New York: Palgrave Macmillan, 2005).
4. Pierre de Senarclens and Ali Kazancigil (Editors), Regulating globalization: Critical approaches to global governance, Tokyo, United Nations University Press, 2007.
5. Ronnie D. Lipschutz with James K. Rowe, Globalization, Governmentality and Global Politics, London & New York, Routledge, 2005.
6. Wendy Larner and William Walters (Editors), Global Governmentality: Governing international spaces, London & New York, Routledge, 2004.

ب. الدوريات والأوراق البحثية والانترنت:

1. Eric K. Leonard, Global Governance and the State: Domestic Enforcement of Universal Jurisdiction, annual meeting of the International Studies Association (ISA), Chicago, February 28– March 3, 2007.

2. FnWG, The Principles of Governance: A Guide to the Development of Proposals for World Governance, [<http://www.world-governance.org/spip.php?article152>]
3. James M. Boughton and Colin I. Bradford, Global Governance: New Players, New Rules, Finance & Development, A quarterly magazine of the (IMF), December2007, Volume (44), Number (4).
4. James N. Rosenau, "Governance in the Twenty-first Century", Journal of Global Governance, No. 1, (winter 1995).
5. Klaus Dingwerth, From International Politics to Global Governance: The Case of Nature Conservation, (Institute for Intercultural and International Studies, Working Paper No: 46/08, June 2008).
6. Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, Global Governance as a Perspective on world Politics, Journal of Global Governance, No. 12, 2006.
7. Lawrence S. Finkelstein: "What Is Global Governance?" Journal of Global Governance, No. 1, (winter 1995).
8. Manuel Castells, Global Governance and Global Politics, Journal: PS: Political Science & Politics, published by the American Political Science Association (APSA), January 2005, PS Online, www.apsanet.org.
9. Mueller, Philipp, "Background-Checking the Politicians of Global Governance" Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Hilton Hawaiian Village, Honolulu, Hawaii, Mar 05, 2005. <http://www.allacademic.com/meta/p72124__index.html> 07-07-2009.

المخلص

ان عملية الحكم في المجتمعات البشرية كانت موضوعا للنامل والتفكير والحوار المتواصل بين الفلاسفة والساسة والباحثين عن صيغ لتنظيم العلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمع .

وتجاوز هذا الموضوع المسئوى الداخلي للدول والمجتمعات وطرح على مسئوى العلاقات بين الفواعل المختلفة المتفاعلة خارج حدود الدول والكيانات السياسية، فجاءت في العصر الحديث تجربة انشاء المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة لتكون اضافة نوعية في هذا المجال، لاسيما في تنظيم العلاقات الودية بين الدول وتشجيع التعاون الدولي وتطبيق نظام الأمن الجماعي والمحافظة على حقوق الإنسان .

وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة في العلاقات الدولية طرح مصطلح جديد ونم استخدامه على مسئوى واسع لوصف التفاعلات العالمية بين الدول والفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية، وهو مصطلح (الحكم العالمي) الذي ينم تعريفه اما عن طريق التركيز على الفاعلين الذين يصنعون القرارات والسياسات في فضاء الحكم العالمي، او بالتركيز على تنفيذ القوانين والقواعد والمعايير العالمية التي تصنع فضاء الحكم العالمي، او بالتركيز على الجهود المشتركة والأطر التعاونية التي نحاول حل المشاكل العالمية التي نتجاوز قدرة الدول القومية لوحدها، والنقطة الجامعة بين تلك التعريفات هي تركيزها على (القوانين والقواعد الناعمة) اكثر من (القوانين والقواعد الصلبة) وتركز على (القوة الناعمة) اكثر من (القوة الصلبة) .

پوختە

پرۆسەى حوكمرانى كۆمەلگە مرۆييه كان بۆ ھەميشە بابەتى بىر كوردنەو ھو گفتوگۆو نووسين بوو ھە مېژوو مرۆفایه تيدا، بۆيه دەبينين كه بەرھەمە كانى فەلسەفە و فيكرى مرۆفایه تى بەلگەن ھەسەر تۆمار كوردنى بەرھەمى بېرى مرۆف ھو بواردەدا. ھە سەردەمى نويدا ريكخراو ھە نيودەولەتیه كان و بەتايبەت نەتەو ھە يەكگرتوو ھە كان بە يەكك ھە گرنگتيرين ميكانيزمە كانى حوكمرانى جيھانى دانرا ھە ريكگەى كۆنترۆل كوردن و ريكخستنى ھاريكارى نيودەولەت و پيادە كوردنى سيستمى ئاسايشى بەكۆمەل و ريكخستنى پەيوەندى دۆستانەى نيوان دەولەتان و پيادە كوردنى مافە كانى مرۆف و ياسا نيودەولەتیه كان.

ھە پاش كۆتايى ھاتنى جەنگى ساردیش زاراو ھى (حوكمرانى جيھانى) بەكار دەھينريت بەواتاى كۆمەليەك بنەما و پيوەر و دامەزراو ھو سيستمى جيھانى، كه ھە بواردە جياوازە كاندا پەيوەنديه كانى نيوان ھەكتەرە نيودەولەتیه كان و كۆمەلگەى مرۆفایه تى ريك دەخەن بەبى ھەو ھە حكومەتيكمان پيويست بيت تا ئيرادە ھە ھيزى خۆى بسەپينيت، خۆدى ھەم پرۆسەيه ش پشەت بە ئامادە بوونى بريارى ئازادانەى دەولەت دەبەستيت كه ھەسەر بنەماى باو ھەبوون بە بەرژەو ھەندى ھاوبەش ھە نيوانياندا راو ھەستاو ھە، بەشيوەيهك ھەو دەولەتانەى كه بەشدارنەبن ھە دوستكردنى بنەما و پيوەرە جيھانىە كانيشدا بۆ داينكردنى بەرژەو ھەنديه كانيان ناچار دەبن كه ھەو پيوەر و سيستمەنە پەيوەرە بكەن. ھەم پرۆسە جيھانىەش بە (حوكمرانى بەبى حكومەت Governing without Government) ناسراو ھە.

Abstract

There are discussions and debates between researchers in the field of international relations in the definition of the meaning of the term (Global Governance), there are those who focus in the definition of the actors who make the decisions and policies in the space of global governance, and some of them focus on how to make and implement laws, rules and standards that create a space of global governance, and some of them focuses on joint efforts and cooperative frameworks that attempt to solve global problems that are beyond the capacity of nation-states alone, there are focus in the definition of the (Laws and Rules soft) more than (Laws and Rules solid) and focuses on the (soft power) more of (hard power).

Despite the fact that global governance has not reached the level of world government, but covers the broad areas starting from the field of human ethical and moral community to the global economy and the end of the field of world politics. It contains these areas many topics starts from the topics of human rights and human liberties to the themes and issues of financial and economic activities as well as global issues and political developments as well as the efforts of the institutional and organizational efforts to deal with dilemmas and problems that exceed the capabilities of nation-states and intergovernmental organizations.